



نداء بيروت للعمل

رفع أولوية قضايا المرأة والسلام والأمن
على الأجندة العربية

KVINFO
GENDER ■ DIVERSITY
INFORMATION
EQUALITY
THE GENDER CENTRE FOR RESEARCH
AND INFORMATION ON GENDER,
EQUALITY AND DIVERSITY

معهد
الدراسات النسائية
في العالم العربي

LAU
الجامعة اللبنانية الأمريكية
Lebanese American University



الأمم المتحدة
الاستقرار
ESCWA

مقدمة

استضاف معهد الدراسات النسائية في العالم العربي التابع للجامعة اللبنانية الأميركية ومركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع المركز الدنماركي لبحوث النوع الاجتماعي والمساواة والتنوع، مؤتمراً دولياً لإشراك الجهات المعنية الدولية والإقليمية والوطنية في حوار استراتيجي حول المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية، نظراً للتحديات الكبيرة التي تواجهها المرأة في هذه المنطقة. وعقد المؤتمر بعنوان «نحو رفع أولوية قضايا المرأة والسلام والأمن على الأجندة العربية»، في بيروت من 8 إلى 10 آب/أغسطس 2016، وحضره خبراء وأكاديميون ومتخصصون وممثلون عن المجتمع المدني، ومسؤولون حكوميين، وممثلون من الأمم المتحدة.

وناقش المشاركون قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن وقراراته اللاحقة ذات الصلة، والتوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والالتزامات الدولية الأخرى، ومختلف الخطط التي تهدف إلى إشراك المرأة في جميع قضايا السلام والأمن، وهي تشكل مجتمعة أجندة المرأة والسلام والأمن. ويعدّ هذا المؤتمر جزءاً من المناقشات الإقليمية المستمرة حول المرأة والسلام والأمن التي تؤكد التزام الشركاء بالمضي قدماً على هذا الصعيد. وستنشر إجراءات المؤتمر مفصلة على المواقع الإلكترونية للجهات المنظمة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2016.

وتوقف المشاركون في المؤتمر عند أسباب النزاع والاحتلال والعنف الذي تمارسه المجموعات المتطرفة وما يخلفه كل ذلك من انعكاسات طويلة الأمد، فأقروا بضرورة العمل على النهوض بالمرأة في المنطقة العربية وتحقيق نتائج مستدامة في المدى الطويل في هذا المجال. وأصدر المشاركون «نداء بيروت للعمل» متضمناً خمسة عشر توصية بشأن رفع أولوية قضايا المرأة والسلام والأمن على الأجندة العربية.

نداء بيروت للعمل

إذ نواصل السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين، والسلام والأمن، ندعو الدول العربية، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والمجتمع المدني، وصانعي السياسات، والمتخصصين، للمشاركة في تنفيذ التوصيات الخمسة عشر التالية وتمويلها من أجل ضمان إشراك المرأة في مبادرات السلام والأمن في مختلف أنحاء المنطقة العربية.

إضفاء الطابع المحلي على أجندة المرأة والسلام والأمن

1. توسيع نطاق البحوث القائمة على الوقائع بشأن المرأة والسلام والأمن، بالتركيز على الديناميات الاجتماعية-السياسية اليومية والمتعددة الأوجه بين المرأة

والرجل. وينبغي أن تتناول البحوث دور الجهات الفاعلة غير الرسمية والمؤشرات المتعلقة بنظم الإنذار المبكر، وأن تركز على اللاجئين والنازحين والأقليات والناجين والمعرضين للعنف والفئات المهمشة الأخرى.

2. إقرار مفهوم عمل جديد يعزز ثقافة السلام والحماية الفعالة للمرأة من العنف، ويعالج قضايا التطرف العنيف، والخطاب الديني المتطرف والقمع السياسي، ويوثق تجارب النساء في ظروف السلام والأمن، واللواتي يشاركن في عمليات بناء السلام، واللواتي يتعرضن للعنف.

3. سدّ الثغرات المعرفية بشأن دور المؤسسات، التعليمية منها والقانونية والقضائية والأمنية وغير الحكومية، لا سيما مسؤولياتها في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن على الصعيد المحلي، بما يساهم في زيادة الوعي وبناء قدرات المؤسسات المعنية.

4. توثيق المواد الفنية والموجزات الإعلامية حول دور مختلف المؤسسات في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن ونشرها وتوزيعها من أجل تشجيع الحوارات الوطنية والإقليمية بين جميع الجهات المعنية ومنها وكالات الأمم المتحدة.

5. دعم الأنشطة المنفذة على مستوى القاعدة والمشاركة بين القطاعات المتعلقة بقضايا المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة، والتركيز على تقديم الخدمات اللازمة ومنع التطرف العنيف، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، وإتاحة تنظيم وتطوير المجتمع المدني وغيره من البنى غير الرسمية، وتسهيل التعاون بين الوكالات الحكومية المحلية والمجتمع المدني والمجموعات النسوية وغيرها من الجهات المعنية.

تعزيز دور المرأة في السلم والحرب

6. توسيع المعارف بشأن هيمنة الطابع الذكوري العسكري في وقت الحرب، والفارق الكبير بين الجنسين في سياسات النزاع وصنع السلام، وزيادة الوعي بشأن كيفية إشراك الرجل في قضايا المرأة والسلام والأمن كحليف ومناصر للمساواة والعدل بين الجنسين.

7. تقديم التدريب الموجه وبناء القدرات الطويلة الأمد من أجل تعزيز مساهمة المؤسسات والأفراد في الدفع بأجندة المرأة والسلام والأمن.

8. تشجيع الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تشرك المرأة في صنع القرار وعمليات السلام، بما في ذلك من خلال التصديق على الأطر الدولية وإنفاذها مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وإزالة التحفظات التمييزية.

9. الإقرار بالدور الرئيسي للمجتمع المدني في جميع جوانب أجندة المرأة والسلام والأمن، وتعزيز قدراته وحماية حقه في إعلاء الصوت والمشاركة في تنفيذ الأجندة.

10. تشجيع وضع خطط العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن وتمويلها وتنفيذها، لتكون أداة تخدم تنسيق التقدم على المستوى الوطني وتوجيهه وإعداد التقارير عنه. وينبغي أن تضمن خطط العمل إشراك المرأة على جميع المستويات، ولا سيما على مستوى القيادة وصنع القرار، بالإضافة إلى عكس تجارب المرأة في هذا السياق.

11. المشاركة في أنشطة تنمية القدرات التي تكفل دوراً مؤثراً للمرأة في الخطاب السياسي العالمي وفي مختلف المناقشات العالمية والإقليمية حول السلام والأمن؛ ودعم الحملات العامة الإقليمية والوطنية والشبكات والتحالفات التي تدعو إلى تعزيز دور المرأة في عمليات بناء السلام وغيرها من مبادرات السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي.

مأسسة التعاون في قضايا المرأة والسلام والأمن

12. إنشاء الشراكات مع مؤسسات القطاع الأمني والجهاز القضائي والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والحكم الرشيد، والشؤون العامة من أجل مواصلة تطوير مفهوم عمل جديد حول المرأة والسلام والأمن.

13. تشجيع الشراكات المتعددة الأطراف، ودعمها لتشمل الشركاء التقليديين وغير التقليديين، مثل الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والجهات السياسية الفاعلة غير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل تعميم قيم التسامح والسلام.

14. تيسير تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بين بلدان المنطقة ومع سائر بلدان العالم، وتشجيع تبادل الخبرات والتنسيق عبر الحدود بشكل خاص. وينبغي أن يركز التعاون على المناصرة المشتركة، وإشراك الشباب، وأن يسلط الضوء على الفظائع المرتكبة ضد المرأة في البلدان العربية والعمل على معالجتها.

15. تسهيل التعاون بين القطاعات لضمان مشاركة المرأة في جميع جوانب السلام والأمن بهدف تحسين تقديم الخدمات والتماسك الاجتماعي على الصعيد المحلي، بما في إنشاء هياكل دائمة للتنسيق.

